

الحوار الأوروبي العربي: المفهوم، المراحل والتقييم

د. محمد سمير عياد

ملخص:

يعتبر عام 1973 حداً فاصلاً بين فترتين من العلاقات بين البلدان العربية وبلدان أوروبا الغربية، فقد شهد هذا العام بدء الحوار العربي- الأوروبي الرسمي الذي تبرز أهميته لكونه محاولة لتجاوز العلاقات الثنائية القائمة بين البلدان العربية والأوروبية، ووضع إطار جماعي لتلك العلاقات بوصفها علاقات بين مجموعتين من الدول لهما مصالح مشتركة، وتوالت الاتصالات بين الدول العربية والمجموعة الأوروبية ولكن سرعان ما برزت عقبات تمكن الجانبان من التغلب عليها إلا أن هذا ترك أثراً سيئاً في سير الحوار، الذي عرف مرحلة بداية فنشاط ثم ركود.

Abstract:

1973 is considered as a significant year in history of the Euro-Arab relations. This year witnessed the official launch of Euro-Arab dialogue (EAD), which its main objective was to create a stable, long-term relationship between the two regions instead of limited bilateral relationships. The framework of the dialogue was restricted to multilateral cooperation in selected areas for reciprocal benefits, But due to inevitable obstacles, the dialogue seemed to be progressing slowly, therefore we may distinguish three different stages, a beginning (kick start), a progress, then a recession stage.

مقدمة:

أصبحت ظاهرة الحوار الجماعي الذي يدور بين الدول والمنظمات الدولية على مختلف المستويات، الإقليمية والقارية والعالمية، من أبرز الظواهر التي غلبت على دبلوماسية إدارة وتوجيه العلاقات الدولية في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية في المرحلة التاريخية المعاصرة، حيث يمكن القول إن ظاهرة الحوار الجماعي تمثل إحدى تطبيقات السلوك الدولي المتطور، وهي في جوهرها نمط من أنماط التفاوض المتعدد الأطراف والأغراض في آن واحد، وقد يجمع بين الدول المشاركة في الحوار، الجوار الإقليمي أو القاري أحياناً، مثلما هو الحال بالنسبة إلى الحوار الأوروبي-العربي، وغالباً ما تربطها بعضها ببعض علاقات تاريخية وتقليدية، هذا بالإضافة إلى المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة.

1- مفهوم الحوار الأوروبي-العربي:

تسعى دول الحوار لتكثيل جهودها من أجل تنمية وتطوير العلاقات في ما بينها، عن طريق الاتفاق على وضع استراتيجية لتوثيق التعاون في المجالات المختلفة ترمي إلى تحقيق المصالح والأهداف المشتركة⁽¹⁾.

فالحوار عبارة عن مبادرة يقوم بها أحد الأطراف اتجاه طرف أو أطراف أخرى بقصد تضييق هوة الخلافات وتوثيق العلاقات في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وذلك عن طريق الانخراط في عملية مفاوضات رسمية وغير رسمية⁽²⁾، من هنا يمكن القول أن لحوار مجموعة من العناصر تتمثل في ما يلي:

- إن نقطة الانطلاق في أي حوار تتمثل في ضرورة قيام طرف ما بمبادرة فردية أو جماعية لبدء الحوار، وبالتالي يلاحظ أن مبادرة الحوار العربي-الأوروبي تعكس مبادرة جماعية نظرا لأنها طرحت من قبل الجماعة الاقتصادية الأوروبية في شكل تصريح صدر في 6 نوفمبر 1973.

- يعكس الحوار وجود عملية تتسم بالديناميكية والتفاعل المستمر مع الظروف البيئية المحيطة، فالحظر على تصدير النفط العربي إلى بعض الدول الأوروبية أوجد ظروفًا بيئية جديدة في إطار العلاقات العربية-الأوروبية، وبالتالي فإن بداية الحوار عام 1973 جاءت نتيجة المعطيات البيئية الجديدة.

- إن الانخراط في مفاوضات مباشرة بين الأطراف المعنية يعتبر سمة أخرى من سمات الحوار، حيث أن اللقاءات والاجتماعات التي يتم فيها تبادل الأفكار والآراء تقرب من وجهات النظر وتعمق من تفهم كل طرف للآخر، والحوار بهذا المعنى قد يأخذ شكلا رسميا على مستوى الحكومات أو الدول، وقد يأخذ شكلا غير رسمي على مستوى المفكرين والمثقفين وتنظيمات المجتمع المدني.

- للحوار جملة من الأهداف يسعى إلى تحقيقها ولعل أبرزها، الانخراط في عملية تنسيق وتعاون في مجالات مختلفة، مثل المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية... ولكن ليس من الضروري أن يغطي الحوار كل المجالات، حيث أنه قد يقتصر على مجال محدد سلفا. كما أن أطراف الحوار قد تختلف أهدافها من الحوار⁽³⁾.

ومن المعروف أن المجتمع الدولي شهد نماذج متعددة من الحوار الجماعي منذ أوائل

السبعينات في القرن العشرين، منها الحوار الأوروبي-العربي، والحوار العربي-الإفريقي، والحوار بين الشمال والجنوب، وقد سعت الدول من وراء مشاركتها في هذه الحوارات لإعادة تقويم العلاقات السياسية والاقتصادية الدولية، ووضع أسس جديدة تعيد إليها التوازن والمساواة في تحقيق المصالح وتوزيع المنافع والأعباء⁽⁴⁾، ولا سيما في المجالين الاقتصادي والتكنولوجي، وذلك في ضوء المتغيرات الجوهرية العميقة التي حدثت في العلاقات الدولية، وانعكست آثارها بوضوح على خصائص ومركزات النظام العالمي.

2. أهداف الحوار الأوروبي-العربي:

لقد شكل الحوار الأوروبي-العربي البعد الاستراتيجي للسياسات الأوروبية في منطقة المغرب العربي خلال مرحلتي ما قبل وما بعد الحرب الباردة، لذلك لا بد من تناول عملية الحوار هذه للوقوف على أهداف السياسات الأوروبية في المغرب العربي وأبعادها الاستراتيجية، وهي تشكل امتدادا لسياستها المتوسطة.

وبما أن المنطقة العربية تمثل منطقة استراتيجية مركزية على خريطة العالم ذات تأثير في مجريات السياسة الدولية، فقد لاقت الأقطار العربية في الماضي والحاضر اهتماما متزايدا من القوى الدولية كافة، وخاصة الدول الأوروبية التي تجمعها بالمنطقة المغربية علاقات مميزة منذ أقدم العصور، وعلى الرغم من انقضاء القرون، فإن هذه العلاقات لم تتراجع، على العكس من ذلك، ازدادت أهميتها وحيويتها، وتعمقت جذورها، وتعددت جوانبها وأطرافها، واتسعت مصالحها، فانتهت مرحلة الاستعمار والتحكم والسيطرة، وبدأت مرحلة المساواة والتعاون، فبرزت الحاجة إلى وضع استراتيجية مشتركة لتنظيم ومتابعة موضوعات الحوار الأوروبي-العربي.

وتنبع استراتيجية الحوار الأوروبي-العربي في الأصل من الإدراك المتبادل، والرؤية المشتركة لكل من البلدان العربية ودول الاتحاد الأوروبي للعلاقات والمصالح التي تجمع بينها، وهي تقوم على وضع الخطط، وتنسيق السياسات التي تهدف إلى تحقيق هذه الاستراتيجية والوصول بها إلى الوضع الأمثل للتعاون بين الأطراف المذكورة⁽⁵⁾.

ويجب الإشارة إلى أن الحوار لا يدور في فراغ معزل عن المتغيرات التي تقع في محيط البيئة الإقليمية أو الدولية، بل هو وليد هذه المتغيرات، ومما يؤكد على ذلك، أن الدافع الأول والمباشر للحوار الأوروبي-العربي، هو حرب أكتوبر 1973 التي قام بها العرب لتحرير أراضيهم من الاحتلال الإسرائيلي، وما تبع ذلك من فرض حظر على تصدير النفط العربي

إلى الدول التي ساندت الموقف الإسرائيلي آنذاك.

بالتالي كان لكل طرف - الأوروبي والمغاربي على حد سواء - تصوره الخاص لهذا الحوار:

أ- التصور الأوروبي للحوار :

يرى الجانب الأوروبي أن التعاون الفعلي بين الطرفين ينبغي أن يمس المجالات الاقتصادية، المالية، الثقافية، العلمية والفنية، وأن يقوم هذا التعاون على المساواة بين الطرفين وأن يكون مكتملا لصلات التعاون القائمة بين المجموعة الأوروبية والدول الأعضاء في الجامعة العربية وينبغي مراعاة ما يلي⁽⁶⁾:

- مشاركة أكبر عدد ممكن من الدول في الإجراءات والمشاريع.

- أن يكون حجم المشاريع ضخماً يتجاوز قدرات وطاقات دولة واحدة.

- أن تربط هذه المشاريع بين العلم والتكنولوجيا والمعدات الأوروبية وبين رؤوس

الأموال العربية.

- أن يؤمن الحوار الأهداف القصيرة الأجل (مساعدة الدول للنهوض باقتصادياتها) دون استبعاد التعاون على المدى الطويل (تحقيق الاستقرار والأمن في المنطقة المتوسطية).

- إمكانية دعم أي تعاون عن طريق إشراك رؤوس الأموال العربية والخبرة الأوروبية

لتنمية أي بلد آخر.

- ينبغي تهيئة المناخ الملائم للاستثمار المنتج، وتوفير البنى الأساسية التي تعتبر ركيزة أساسية للتنمية الاقتصادية والزراعية.

- أما بخصوص التعاون المالي، فيرى الجانب الأوروبي ضرورة تطوير هذا التعاون والعمل على تبادل جميع المعلومات في المجال المالي وتطوير العلاقات المصرفية وتقديم العون الفني في المجال النقدي والمصرفي ودراسة الأساليب الملائمة لتشجيع الاستثمار.

- العمل على وضع برامج لضمان نقل التكنولوجيا والأساليب والخبرات الحديثة، بالإضافة إلى إمكانية إنشاء مراكز تدريب وتنظيم منح تدريبية وإرسال فنيين وخبراء أوروبيين إلى المنطقة العربية.

وقد أعطى الجانب الأوروبي أسبقية الحوار للجانب الاقتصادي وذلك لاعتبارات عديدة

نوجزها فيما يلي⁽⁷⁾:

- لا يزال القطاع الصناعي في الدول العربية في بدايته، فهو يحتاج إلى المساعدة الخارجية والعون المالي.
 - أهمية الأسواق العربية بالنسبة للصناعات الأوروبية، أي جعل المنطقة العربية سوقا كبيرا لتصريف المنتجات الصناعية الأوروبية.
 - إنشاء مشاريع في المنطقة العربية من شأنها أن ترفع من القدرة الشرائية للأفراد في هذه الدول، وخلق فرص للشغل وتمكينها من زيادة وارداتها من الخارج خاصة المشاريع الاستهلاكية وبعض مشاريع البتروكيماويات والأسمدة وبعض مشاريع الإنتاج الزراعي.
 - العمل على دمج الاقتصاد الأوروبي المتقدم بالاقتصاد العربي النامي والاستفادة من أسواقه.
 - القيام بأبحاث مشتركة في المجالات التكنولوجية والجيولوجية وإنتاج الكهرباء والمياه.
 - رغبة أوروبا في إظهار استقلالية قراراتها عن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية والتعبير عن إرادتها السياسية والاقتصادية في التعامل مع العالم العربي.
- ب- التصور العربي للحوار:**
- يهدف الحوار إلى إقامة تعاون وثيق في مجال تنمية العالم العربي والعمل على تنمية المصالح المشتركة وتحقيق التكامل الاقتصادي بين الطرفين وتوفير الرخاء لشعوبها والحفاظ على الاستقرار والأمن والسلام ويقود هذا إلى تحقيق ما يلي⁽⁸⁾:
 - إبرام الاتفاقيات اللازمة لضمان المزايا والإعفاءات الجمركية والتسهيلات للسلع الزراعية والصناعية مع مراعاة مبدأ المعاملة بالمثل.
 - تقديم العون الفني وجلب التكنولوجيا إلى الدول العربية.
 - إشراك الرساميل العربية والأوروبية في المشاريع المشتركة التي تقام في الدول العربية في المجال الصناعي، الزراعي، الطاقوي... وغيرها.
 - مساواة العمال العرب والأوروبيين والمهاجرين في المعاملة والضمانات الاجتماعية وظروف المعيشة والحقوق الأساسية.
 - إعادة التوازن للمركز التنافسي للصادرات العربية في السوق الأوروبية ومحاولة خلق مركز تنافسي أفضل لها.

- محاولة التقليل من الآثار السلبية للسياسة الزراعية الأوروبية المشتركة على مستقبل الصادرات الزراعية العربية باتجاه السوق الأوروبية.
- ينبغي أن يشمل التعاون في المجال الصناعي تكرير النفط والبتروكيماويات والأسمدة الزراعية وصناعة الحديد والصلب والآلات والمعدات والجرارات والماكينات والمعدات الزراعية وتحلية مياه البحر وتوليد الطاقة، بالإضافة إلى إنتاج ونقل الطاقة الكهربائية.
- التوصل إلى سلام عادل وشامل ودائم في الشرق الأوسط.
- التأكيد على الجانب الثقافي في مسار الحوار والذي يمكن أن تتأسس على أساسه الجوانب الاقتصادية والسياسية وتوفير عوامل نجاحه من خلال وجود إرادة سياسية مبنية على ممارسة ثقافية هادفة إلى التجديد والإبداع.

-3 مراحل الحوار الأوروبي-العربي:

إن أهمية الطاقة بالنسبة للاقتصاد الأوروبي، جعلت دوله تسعى حثيثة بغية الحصول عليها، عن طريق تشجيع علاقاته مع الدول التي تزخر بأراضيها بهذا المعدن الثمين، وكانت الدول العربية من أوائل الدول التي يجب الحفاظ عليها بمختلف الطرق والوسائل، خاصة أنها تملك احتياطا كبيرا من البترول والغاز، بإمكانه أن يدفع بالعجلة الاقتصادية الأوروبية لمسافات طوال، بل لأجيال عديدة، بأساليب تخدم مصالح الدول الصناعية التي استغلت ضعف اقتصاديات الدول المصدرة، واحتياجاتها عملة الصعبة.

إلا أن التطور الطبيعي للتاريخ، و تغير الأحداث في الساحة الدولية، خاصة منها حصول هذه الدول على استقلالها، وبداية تفكيرها في ضرورة النهوض باقتصادها، وبناء قاعدة تمكنها من الخروج، و لو بجزء قليل من فلك التبعية للدول الاستعمارية مهما اختلفت أساليبها، ساهم كثيرا في تكريس استقلالها.

فبداية الستينات كانت مرحلة تحرك لدول العالم الثالث، ومن ضمنها الدول العربية، نتيجة الوعي الثوري لدى هذه الدول بعد ظهور حركة عدم الانحياز عام 1955 وانقسام العالم إلى معسكرين بعد الحرب العالمية الثانية، وظهور الإتحاد السوفياتي كقطب يناهض القطب الرأسمالي بزعامة الولايات المتحدة التي كانت تسعى إلى تدعيم سيطرة الدول الأوروبية على دول العالم الثالث، منها الدول العربية والمغاربية، خاصة منها الدول التي انتهجت النظام الاشتراكي⁽⁹⁾.

فكرت الاجتماعات بين هذه الدول من أجل الوصول إلى تنظيم يسهل خروجها من لسيطرة، و الاستغلال الرأسماليين، بالمساعدة و التدعيم اللأمشروط من قبل الإتحاد لسوفيتي آنذاك و الدول الاشتراكية الأخرى، هذا التغير في العلاقات الدولية، ساعد كثيرا دول العالم الثالث على الخروج من مرحلة الهيمنة الكلية التي كانت تمارسها عليها الدول الرأسمالية الاستعمارية إلى جانب المحاولات الفرنسية مع شارل ديغول، و دعوته إلى ضرورة الخروج من تحت المظلة الأمريكية، واستقلال أوروبا عن الهيمنة الكلية للولايات المتحدة الأمريكية.

إن الحرب العربية الإسرائيلية لعام 1973 كانت فاتحة لتفكير الدول الأوروبية في ضرورة إقامة حوار عربي أوروبي، خاصة بعد إعلان الدول العربية القرار التاريخي بحظر البترول العربي على الدول الأوروبية، و الولايات المتحدة التي كانت تقدم دعما كليا و غير مشروط لإسرائيل.

أ- بداية الحوار (1973-1975) :

في البداية يجب الإشارة إلى أن الدول الأوروبية الأعضاء في الجماعة الاقتصادية الأوروبية، كانت منحازة إلى حد كبير إلى جانب إسرائيل، إلا أن فرنسا الديغولية تبنت سياسة أكثر موضوعية اتجاه الصراع العربي-الإسرائيلي، حيث أنها كانت أول دولة أوروبية تدين العدوان الإسرائيلي خلال حرب 1967، حيث أعلن الرئيس الفرنسي الأسبق شارل ديغول في 5 جوان 1967 أن فرنسا لن تؤيد المعتدي مهما كان، بل فرضت فرنسا حظرا عسكريا على إسرائيل، لاسيما فيما يتعلق بالطائرات وقطع الغيار⁽¹⁰⁾.

لذا بدأ قادة الدول الأوروبية التفكير جدية في تبني سياسة خارجية موحدة اتجاه الصراع العربي-الإسرائيلي في بداية عقد السبعينيات، وعليه فقد صدرت وثيقة شومان The Shuman Paper في نهاية اجتماع وزراء خارجية الجماعة الأوروبية في ميونيخ في نوفمبر 1970، وذهبت الوثيقة إلى أبعد مما نص عليه قرار مجلس الأمن 242، الذي أيدته دول الجماعة الأوروبية، حيث أكدت هذه الوثيقة على المبادئ التالية⁽¹¹⁾:

- ضرورة انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة بعد حرب 1967.
- حق الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم.
- التدويل الإداري لمدينة القدس.

لقد كان الحدثان البارزان اللذان دفعا إلى فكرة الحوار، و تركا أثارهما على دول غرب

أوروبا: نشوب الحرب يوم 6 أكتوبر وقيام القوات العربية بهجمات الحقت أضرارا بإسرائيل، ثم قرار وزراء النفط العرب يوم 17 أكتوبر في الكويت، حيث فرض بموجب الحصار النفطي على الولايات المتحدة الأمريكية و الدول الأوروبية والدول المساندة لإسرائيل، وتخفيض مستوى الضخ حتى يتحقق الجلاء عن الأراضي العربية المحتلة.

وحين اندلعت حرب أكتوبر واستخدام سلاح النفط، قسمت الأقطار العربية المصدرة للبترول الدول الأوروبية إلى دول صديقة ودول محايدة، وتعرض أمن أوروبا الاقتصادي لخطر مباشر، حيث قررت البلدان العربية الأعضاء في الأوبك، تخفيض إنتاجها من النفط بنسبة 5 % شهريا⁽¹²⁾، وفرض حظر على صادراتها من النفط إلى الولايات المتحدة وهولندا، وهما البلدان الذان تم إعتبارهما مفرطين في انحيازهما إلى المواقف الإسرائيلية.

ونشير هنا إلى أن الدول العربية كانت تصدر ما قيمته 65 % من الصادرات العالمية النفطية والتي كانت متجهة في أغلبها على الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا واليابان⁽¹³⁾.

أثار الحظر في الغرب معارضة عامة بحجة أنه شكل تدخلا مرفوضا في سياسة الدول، وبالمقابل لم يكن قصد العرب المعاقبة، بل لفت النظر إلى ضرورة تسوية الصراع العربي-الإسرائيلي الذي كثيرا ما هدد أمن المنطقة وأعاق تنميتها.

لقد كان لهذين القرارين وقعا و أثرا كبيرا على القاعدة الصناعية الأوروبية كما تزعزعت العديد من هياكلها، ورأت أوروبا أن أمنها مرتبط بأمن البحر المتوسط الذي هو كل لا يتجزأ، كما أن مصالحها مرتبطة ارتباطا وثيقا بالاستقرار في منطقة المتوسط، لهذا فقد كانت معاناتها كبيرة إبان حرب أكتوبر من أزمة الطاقة، فحدثت أي أزمة في الدول العربية تؤثر على المصالح الأوروبية، تدفع هذه الأخيرة إلى الاهتمام بالملف العربي، واتخاذ موقف جديد اتجاه الأزمة، بغية احتوائها، حيث لم تتعرض دول السوق الأوروبية المشتركة لمسألة الحوار مع الدول العربية إلا بعد أزمة 1973⁽¹⁴⁾.

جاءت ردود الفعل الأولى للدول الأوروبية منفردة ومتسمة بالغموض وعدم التجانس، وبرغبة كل دولة في إنقاذ ما يمكن إنقاذه من مصالحها الخاصة، ففي أقصى اليمين، نجد فرنسا التي اعترفت بشرعية التحرك العسكري المصري-السوري على اعتبار أنه وسيلة لتحرير الأرض المحتلة، وفي أقصى اليسار نجد موقف هولندا التي اتهمت مصر وسوريا بخرق الهدنة الفعلية القائمة، كذلك رفضت الدانمارك وهولندا السماح لبريطانيا وفرنسا بالحديث باسم الجماعة الأوروبية في مجلس الأمن الدولي⁽¹⁵⁾، كما رفضت بريطانيا وفرنسا

مساندة هولندا لمواجهة الحظر النفطي خوفا من النيل من وضعهما المميز لدى الأقطار العربية المصدرة للنفط.

ولم يحظ القرار الأوروبي الصادر في 17 أكتوبر 1973 باهتمام كاف، والمتعلق بالنداء الذي وجهته الجماعة لوقف إطلاق النار كخطوة لبداية مفاوضات حقيقية لتطبيق القرار 242، بمبادرة أوروبية قوية، إلا أنه كان يبدو أن الحكومتين الفرنسية والبريطانية هما المستسلمتين لترك إدارة الأزمة في يد الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي سابقا، وخاصة وضع الجماعة الأوروبية لم يكن ليساعد على القيام بتحريك قوي.

هذا ويمكن القول بأن الحوار العربي الأوروبي كان بداية مرحلة تحول في العلاقات العربية و المغربية مع الدول الأوروبية التي عملت دوما على جعل الضفة الجنوبية للمتوسط تابعة لسيطرتها والهيمنة عليها لخدمة قاعدتها الاقتصادية، إلا أن هذه الهيمنة لم تدم طويلا وجاءت الحرب العربية الإسرائيلية لتضع لها حدا و تفرض على الدول الأوروبية ضرورة إعادة النظر في علاقاتها مع الدول العربية و المغربية على السواء، فكثر اللقاءات بين زعمائها.

فهذا الحوار يعتبر أوسع محاولات التقارب المتوسطي انتشارا وأكثرها جدية، حتى وإن لم يكن له مطامع متوسطة شاملة بقدر ما كان يرمي إلى تأسيس قنوات تواصل بين أبرز مجموعتين دوليتين حول المتوسط، أحدهما على الضفة الشمالية وهي المجموعة الأوروبية، والثانية على الضفة الجنوبية وهي جامعة الدول العربية، وغطى أوسع رقعة جغرافية حول المتوسط⁽¹⁶⁾.

لهذا و في لقاء الرئيس الفرنسي فرانسوا بومبيدو F. Boumbidou مع رئيس ألمانيا الغربية برانت Brant يومي 26 و 27 نوفمبر 1976 ذكرا أهمية التعاون الواسع بين المجموعة الأوروبية مع الدول العربية والدول المغربية، حيث أصبحت مسألة علاقات الجماعة الأوروبية مع الدول العربية نتيجة لذلك، أحد مجالات الاهتمام الرئيسي لفرنسا وألمانيا، وهو ما دفع بالرئيسين إلى تأكيد النوايا الأوروبية في الانخراط في حوار مع العرب⁽¹⁷⁾.

كما ورد ذكر الحوار العربي الأوروبي على لسان السيد بيير ميسيمر Pierre Messimer رئيس وزراء فرنسا والسيد جوير Gupper وزير خارجيتها آنذاك⁽¹⁸⁾، كما كان موضوع من البحر المتوسط والعلاقات العربية-الأوروبية من مواضيع الندوة الفكرية التي نظمتها جريدة لوموند Le Monde الفرنسية بالاشتراك مع جرائد أوروبية أخرى.

ولم تأت المبادرة الأوروبية الحقيقية إلا قمة كوبنهاغن في 10 ديسمبر 1973، حيث لعبت الدبلوماسية الفرنسية⁽²¹⁾ دورا كبيرا في إعداد المناخ الذي سبق إصدار هذا البيان وانعقاد هذه القمة، حيث أكدت تأييد قرار مجلس الأمن 242 بدون تحفظ وبجميع بنوده والدعوة إلى حوار عربي-أوروبي بقصد تحديد مسار العلاقات السياسية والاقتصادية بين العالم العربي وأوروبا⁽²²⁾، كما أعلن ممثلوا أقطار الدول الأوروبية عن عزمهم لفتح نقاش شامل مع الدول العربية بغية حصولهم على النفط بشكل مستمر.

وتعتبر قمة كوبنهاغن أول إعلان حول الحوار العربي-الأوروبي الذي تحددت أبعاده منذ البداية في 3 دوائر أساسية وهي⁽²¹⁾:

- الدائرة الاقتصادية: تدور حول نوع المقايضة بالأخذ والعطاء في الجوانب الاقتصادية.
- الدائرة الثقافية والحضارية: تركز حول نقل التقنية والبحث في الأصول التاريخية المشتركة وسياسة الحوار.

- الدائرة السياسية: تدور حول المساندة الدولية في نطاق التعامل الدولي من حيث صورها وقيودها.

وعلى الرغم من تحديد هذه الأبعاد الثلاثة للحوار، إلا أن الاختلاف في أولويات الأطراف المشاركة فيها ظهرت جليان فالدول العربية - كما ذكرنا سلفا- كانت أولوياتها من الحوار الحصول على دعم الجماعة الأوروبية للقضايا العربية بما فيها الصراع العربي-الإسرائيلي، أما الجماعة فكانت أولوياتها من وراء هذا الحوار ضمان تزويد أعضائها بالنفط وبأسعار معقولة⁽²²⁾.

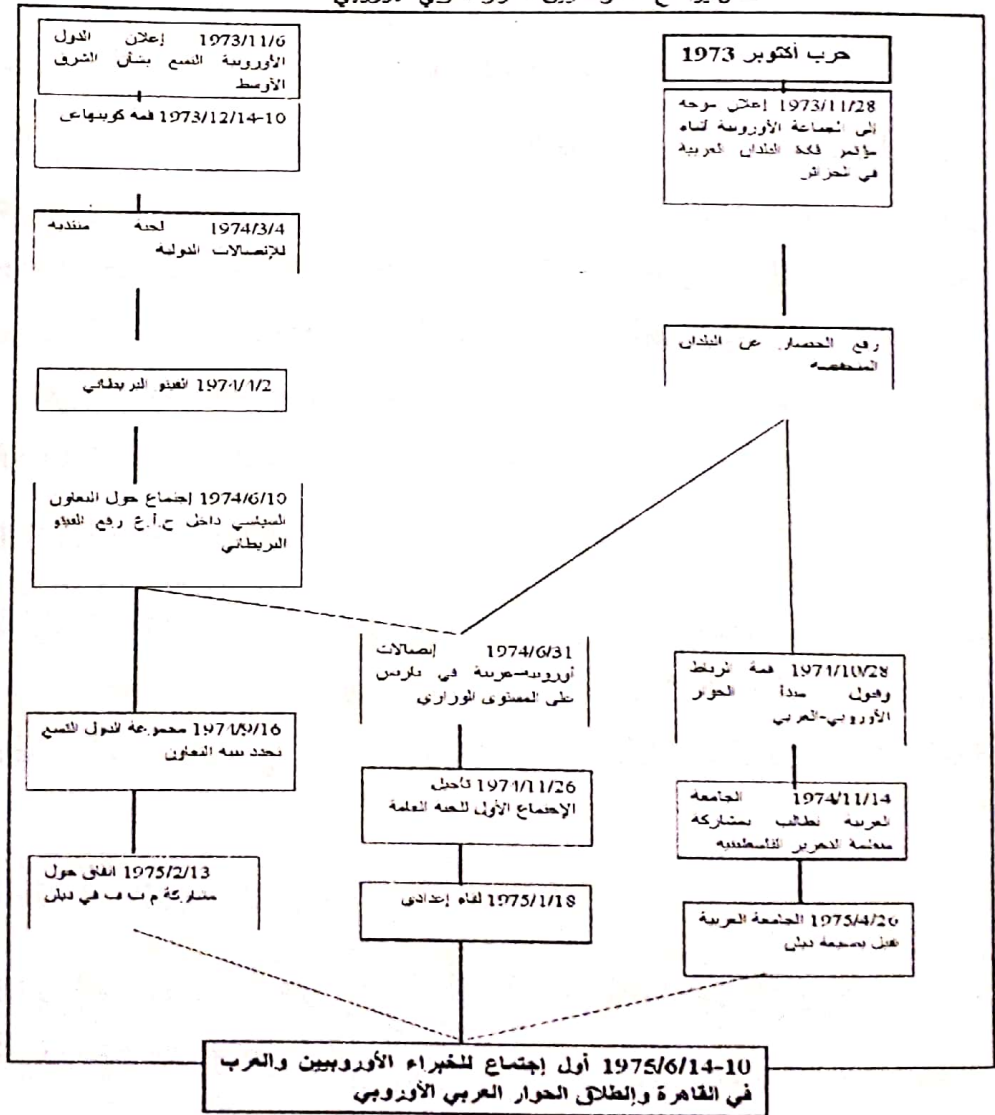
وقد ظلت عملية الحوار في تأرجح لغاية 1974، عندما تم إلغاء الحظر النفطي من قبل الدول العربية، حيث استؤنفت الاتصالات الأوروبية-العربية على المستوى الوزاري.

وفي 7 فيفري 1974 عقدت اللجنة السياسية لدول أوروبا التسع اجتماعا، وضعت فيه مجموعة من الإجراءات للسير في الحوار العربي الأوروبي، وفي 4 أفريل 1974، توصلت الدول الأوروبية في اجتماع غير رسمي في غمنتش بألمانيا إلى بعض التقدم في توحيد وجهة نظرها، عبر عنه قيام مندوب ألمانيا بمقابلة أمين عام جامعة الدول العربية في القاهرة شهر ماي 1974 و في 31 جويلية 1974 تم أول لقاء رسمي في باريس بين سوفنيارج وزير خارجية فرنسا و السيد فرانكيسكو و كزافيه أورتولي، رئيس لجنة المجموعة من جهة، وبين الشيخ

صباح الأحمد الصباح وزير خارجية الكويت، والسيد محمود رياض الأمين العام لجامعة الدول العربية من جهة أخرى⁽²³⁾ بحثوا فكرة الحوار و طرحوا تصورا لكيفية مباشرته.

وفي الوقت ذاته من 14-17 سبتمبر 1974، التأم في دمشق المؤتمر البرلماني الأول للتعاون الأوروبي-العربي، ووافقت القمة العربية في الرباط في 28 أكتوبر 1974 على مبدأ الحوار الأوروبي-العربي، لكن الجامعة العربية استعجلت طلب مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية، وهذا ما أدى إلى تأجيل الاجتماع الأول للجنة العامة⁽²⁴⁾، حيث استؤنفت المناقشات في 18 جانفي 1975، فتجاوزت تسوية دبلن⁽²⁵⁾ في 19 فبراير مسألة مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية باعتماد صيغة التفاوض بين مجموعتين لا بين دول، وهكذا في 10 جوان 1975 انطلقت فعليا عملية الحوار الأوروبي-العربي، حيث عقد أول اجتماع للخبراء الأوروبيين والعرب.

شكل يوضح مسار تكوين الحوار العربي الأوروبي



كان على الحوار الأوروبي-العربي أن يتجاوز عقبتين أساسيتين في الفترة الممتدة ما بين كوبنهاغن عام 1973 ومؤتمر دبلن 1975، تكمن العقبة الأولى في الموقف الملتبس للجانب الأوروبي الذي يسعى -مع اعترافه بالطابع السياسي للحوار- إلى حصر هذا الحوار في جوانبه الاقتصادية والتجارية، أما العقبة الثانية فهي مشاركة السلطة الفلسطينية.

استمرت العقبة الأولى لعام 1975، ولكن الموقف الأوروبي تطور نحو اعتراف ضمني بمركزية المسألة الفلسطينية عند العرب⁽²⁶⁾، أما العقبة الأخرى، فتم اجتيازها بصيغة دبلن المشهورة التي أوضحت أن المشاركة في الحوار ليست مشاركة دول، بل مشاركة مجموعة، بحيث يكون كل طرف حراً في اختيار مندوبيه. هكذا أزيلت العوائق مع درب الحوار، إلا أنه سرعان ما اهتز بفعل الاتفاق الاقتصادي بين السوق الأوروبية المشتركة وإسرائيل في 11 ماي 1975، حيث اعتبر العرب أن هذا الاتفاق مكافأة للاحتلال، وحركة سياسية تمكن إسرائيل من الخروج من عزلتها الدولية، لكن الاحتجاج ذهب سدى، لأن الأوروبيين اعتبروا هذا الاتفاق ضمن إطار التوجه السياسي الجديد الشامل في الشرق الأوسط.

إذن يمكن القول بأن الحوار راع منذ البداية البعد الأوروبي-المتوسطي من خلال تأكيد كلا الطرفين على الروابط الحضارية المتوسطة، وضرورة أن تأخذ العلاقات صيغة التعاون المتوسطي وهذا ما ظهر من خلال التعريف المشترك لهذا الحوار على أنه: «تفاعل بين حضارتين عظيمتين لكل منهما إسهاماتها العظيمة في الإثراء الحضاري الإنساني، ومن ثم فهو يستهدف خير الإنسان العربي والأوروبي ويتطلع إلى بناء عالم أفضل يعمه الرفاه ويسوده السلام القائم على العدل»⁽²⁷⁾.

ب- مرحلة النشاط (1975-1980):

لقد شارك كل أعضاء الجماعة الأوروبية العشرة وأعضاء الجامعة العربية الواحد والعشرين في عملية الحوار العربي-الأوروبي في هذه المرحلة، حيث اتسم الحوار بالنشاط، وقد عكس الحوار العربي-الأوروبي في هذه المرحلة وجود آليات عكست تشكيل عدة لجان هي:

- 1- لجنة عامة على مستوى السفراء
- 2- لجان عمل على مستوى الخبراء، حيث تتشكل كل لجنة من حوالي عشرة خبراء أوروبيين أو أكثر ومثلهم من الخبراء العرب⁽²⁸⁾.

3. اللجنة السياسية وتتكون من ثلاثة ممثلين رفيعي المستوى، وثلاثة من مساعديهم، إلى جانب عن ممثل عن المفوضية الأوروبية وآخر عن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية. وفي عام 1980 اتفقت الدول العربية-الأوروبية المشاركة على رفع مستوى الممثلين في اللجنة السياسية إلى مستوى وزراء الخارجية.

عقدت اللجنة العامة ولجان العمل خلال السنوات 1975-1980 حوالي خمسون اجتماعاً، منها خمسة اجتماعات على مستوى اللجنة العامة، ووصل المعدل السنوي لاجتماعات اللجنة العامة واللجان المتخصصة إلى حوالي ثمانية اجتماعات⁽²⁹⁾، أما فيما يتعلق بآماكن اجتماعها، فقد استحوذت المدن الأوروبية على 53 % بينما حظيت المدن الأوروبية بـ 47 % من هذه الاجتماعات، كما يلاحظ أن من أكثر اللجان التي عقدت اجتماعات هي لجنة العلم والتقنية (14.3 %) واللجنة المالية (12.3 %) واللجنة الزراعية (12.7 %) واللجنة التجارية (8.2 %)⁽³⁰⁾.

بدأت تظهر -على الرغم من التقدم الإيجابي في عملية الحوار- بعض الخلافات التي تتعلق بالأفضليات التجارية وبالاستثمارات العربية في أوروبا، وحرية نقل الثقافة والمنتجات النفطية المكررة. إضافة إلى ذلك، فقد سيطرت على الأحداث التي كانت سائدة خلال الفترة الممتدة بين عامي 1977 و1980، الزيارة التي قام بها الرئيس المصري أنور السادات إلى القدس في نوفمبر 1977، واتفاقات كامب ديفيد في سبتمبر 1978، ومعاهدة السلام بين إسرائيل ومصر في مارس 1979، ما أدى إلى دخول الحوار العربي-الأوروبي في مرحلة ثبات طويلة بالتزامن مع حصول اضطرابات واسعة في العلاقات العربية-عربية، هذا بالإضافة لما تركته الحرب العراقية-الإيرانية من آثار سلبية في هذه العلاقات.

لقد شهدت هذه الفترة تأرجحاً في المواقف الأوروبية من الصراع في الشرق الأوسط، حيث حث الجانب العربي الأوروبيين على ضرورة الاعتراف الرسمي بمنظمة التحرير الفلسطينية، بينما اكتفى الأوروبيون بالتذكير بمركزية المسألة الفلسطينية، دون بلوغ حدّ الاعتراف بالمنظمة.

ومع بروز مسألة الحكم الذاتي للفلسطينيين، ومسألة حق تقرير المصير لهم، و الصفة التمثيلية لمنظمة التحرير الفلسطينية، تحركت مواقف دول الجماعة الأوروبية -تدرجياً- حتى وصلت إلى المطالبة في بيان البندقية في جوان 1980 بضرورة إشراك منظمة التحرير في أي مفاوضات، والتأكيد على ضرورة الوصول إلى حل عادل لها من خلال مسار ملائم في

إطار تسوية سلمية شاملة وحق تقرير المصير⁽³¹⁾. ولقد تم التطور في السياسات الأوروبية نتيجة فشل جهود الرئيس الأمريكي كارتر لدفع مفاوضات الحكم الذاتي الفلسطيني، وقيام فرنسا بلعب دور مستقل إلى جانب الفلسطينيين، فقد تحركت دول الجماعة الأوروبية لمواجهة استعدادات الجانب العربي لمواصلة الحوار، ولكن مع استمرار مطالبة الجانب الأوروبي بالاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، وبحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، من هنا توالى ردود الفعل الأوروبية، حتى كان بيان البندقية الذي دعا ضمن أمور أخرى إلى⁽³²⁾:

- كفالة حق كل دول المنطقة بما فيها إسرائيل في الوجود والأمن.
- يجب أن تجد المشكلة الفلسطينية حلا عادلا، وإن الشعب الفلسطيني الذي يعي وجوده كشعب يجب أن يتاح له، وبطريقة ملائمة محددة في إطار التسوية السلمية الشاملة ممارسة حقه في تقرير المصير ممارسة كاملة.
- إن تحقيق التسوية السلمية يقضي بانضمام جميع الأطراف المعنيين إليها بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية.

لقد عمل الطرفان خلال مراحل الحوار على تكوين مجموعات عمل للبحث في التعاون على مستوى مختلف القطاعات، كما تم قبول إدخال القضايا السياسية في الحوار بشكل ضمني كاجتماع اللجنة العامة بلكسمبورغ شهر ماي 1976 و فبراير 1977 و بروكسل شهر أكتوبر 1977، و دمشق عام 1978 وحددت مشاريع التعاون التي يمكن أن تساهم فيها أوروبا، من خلال نقل تكنولوجياتها إلى بعض البلدان العربية.

هذا ويمكن القول أن مشكل القضية الفلسطينية واختلاف وجهات النظر في حلها بقيت تمثل السبب الرئيسي في عدم تقدم الحوار بين الجانبين، فقد توقف الاتصال بين الطرفين شهر أبريل 1979 عندما أعلن الأوروبيون تفضيلهم لمفاوضات على مستوى التعاون التقني، وتهميش العناصر السياسية، إلا أن المشاكل السياسية والاقتصادية دفعت بالرجوع إلى الحوار ابتداء من نوفمبر 1980 كالتحول السياسي الذي عرفته إيران، و الحرب الإيرانية العراقية، فاتخذ الطرف الأوربي موقفا جديدا حينما صرح رؤساء الدول الأوروبيون عند اجتماعهم بالبندقية في جوان 1980، لأول مرة وبصفة علنية حق الشعب الفلسطيني في تحقيق المصير و ضرورة اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية في الحل السلمي لمشكل

الشرق الأوسط، واجتمع الطرفان العربي والأوروبي شهر نوفمبر 1980 وترأس الوفد العربي ممثل منظمة التحرير الفلسطينية، من أهم الملفات التي تعرض لها الطرفان⁽³³⁾:

- البحث لإحداث علاقات تفضيلية بين المنطقة العربية والمنطقة الأوروبية وتعميم اتفاقيات التعاون بين الطرفين.

- تأسيس مركز عربي أوروبي للتعاون التجاري.

- تشجيع الاستثمارات الصناعية المتبادلة واستعمال الفوائض البترولية.

- دراسة إحداث مركز لاستخراج الملح من الماء.

- دعم مشاريع التنمية الفلاحية في العالم العربي على مستوى المناطق وتنظيم المعاملات التجارية قصد تزويد الدول العربية بالمواد الغذائية.

- تشجيع المبادلات الثقافية بين الجانبين.

- 3- مرحلة الركود (1981-1994):

توصف هذه المرحلة بالركود، نظرا لنذرة الاجتماعات التي عقدت على مستوى اللجان العامة خلال السنوات 1981-1994، وقد اتفق الجانبان العربي والأوروبي خلال اجتماع اللجنة العامة بلوكسمبورغ في 12-13/11/1980 على عقد اجتماعات ترويكا عربية-أوروبية بهدف تفعيل عملية الحوار العربي-الأوروبي⁽³⁴⁾.

وفي الواقع تميزت الفترة بين عامين 1981-1989 بجملة من الوقائع والأحداث تضافرت بعضها مع بعض، حيث أدت إلى إبطاء الحوار العربي-الأوروبي⁽³⁵⁾ والحد من التدخل النشط للجماعة الأوروبية في المسعى إلى تسوية الصراع العربي-الإسرائيلي.

ففي هذه الفترة توترت العلاقات بين الشرق والغرب، مع وصول الرئيس ريغان إلى الرئاسة الأمريكية، وازدياد أثر الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي السابق، حيث ازدادت الأهمية الإستراتيجية لهذه الحرب وتركت تأثيرا في العلاقات بين الشرق والغرب، وهذا ما أدى إلى إمساك الولايات المتحدة الأمريكية بالمعسكر الغربي، وإخضاع كل المسائل السياسية والاقتصادية والتجارية للأولوية الإستراتيجية⁽³⁶⁾.

وفي الفترة من فبراير 1981 إلى نوفمبر 1981 عقدت الترويكا العربية-الأوروبية خمسة اجتماعات هي:

- إجتماع الترويكا في لاهاي في 1981/2/24.

- اجتماع الترويكا في تونس 1981/4/1.
 - اجتماع الترويكا في لاهاي في 1981/5/22-21.
 - اجتماع الترويكا في لندن في 1981/10/28.
 - اجتماع الترويكا في تونس في 1981/11/14-13.
- كان الهدف من اجتماعات الترويكا العربية-الأوروبية يتمثل في وضع جدول أعمال شامل للاجتماع السادس المقترح للجنة العامة على مستوى وزراء الخارجية، وهو الاجتماع الذي لم يعقد في الوقت المحدد له في إطار الاجتماع الخامس في لوكسمبورغ في صيف 1981⁽³⁷⁾، وقد انعقد الاجتماع السادس للجنة العامة متأخرا عن الموعد المحدد له بحوالي عامين في أثينا باليونان في ديسمبر 1983 على مستوى السفراء وليس على مستوى وزراء الخارجية كما كان متوقعا⁽³⁸⁾.

اتسم اجتماع أثينا بالفشل مقارنة بالاجتماعات السابقة للجنة العامة، نظرا لعدم توصل الجانبين العربي والأوروبي إلى أي اتفاق، وعدم صدور بيان ختامي له، ويعزى سبب فشل المؤتمر السادس للجنة العامة إلى اختلاف وجهات النظر العربية-الأوروبية حول البعد السياسي للقضية الفلسطينية.

كما اتسمت عملية الحوار خلال اجتماعات اللجنة العامة في السنوات 1983-1990 بالجمود التام، حيث لم تعقد أي اجتماعات في هذه الفترة بسبب استمرار الخلافات حول البعد السياسي للحوار، لكن الترويكا العربية-الأوروبية استمرت في عقد اجتماعاتها على أساس أنها القناة المتاحة للتنسيق والتعاون الأوروبي في السنوات 1983-1990، حيث عقدت الاجتماعات التالية بهدف تفعيل عملية الحوار العربي-الأوروبي من جديد، وهذه الاجتماعات هي⁽³⁹⁾:

- اجتماع الترويكا العربية-الأوروبية في تونس في 1984/11/13-12.
- اجتماع الترويكا العربية-الأوروبية في روما في 1985/2/8-7.
- اجتماع الترويكا العربية-الأوروبية في تونس في 1988/6/6.
- اجتماع الترويكا العربية-الأوروبية في بون بألمانيا في 1988/6/24.

ونتيجة لاجتماعات الترويكا العربية-الأوروبية، ومساعي الأمين العام للجامعة العربية وبعض الدول العربية-الأوروبية، مثل المغرب وفرنسا وإسبانيا، وعودة مصر إلى الصف العربي، تم عقد الاجتماع السابع للجنة العامة على مستوى وزراء الخارجية لأول مرة، منذ

بدء عملية الحوار عام 1975، في باريس خلال 21-22/12/1989. ويعود الفضل في انعقاد مؤتمر باريس إلى أن دور الأمين العام لجامعة الدول العربية الشاذلي القليبي خلال زيارته لفرنسا في أكتوبر 1989 بدعوة من الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران، حيث رأيا ضرورة إصدار مبادرة لإعادة الحياة إلى الحوار العربي-الأوروبي، مما نتج عنه عقد المؤتمر المذكور سلفا.

وقد ناقش وزراء الخارجية العرب-الأوروبيين البعدين السياسي والاقتصادي للحوار، وتم التوصل إلى صيغة جديدة للحوار يتم عن طريقها تفادي الخلاف العربي-الأوروبي حول مدى أهمية أي من البعدين السياسي والاقتصادي بالنسبة للآخر، وذلك عن طريق تبني مبدأ التخصص، وقسم العمل بين جهازين هما على التوالي⁽⁴⁰⁾:

- اللجنة الوزارية للترويك، وتجتمع سنويا لمناقشة كل القضايا السياسية ذات الاهتمام المشترك، لا سيما الصراع العربي-الإسرائيلي، والقضية الفلسطينية، ومكافحة الإرهاب.

- اللجنة العامة للحوار، وتجتمع بدورها مرة في السنة ويكون اجتماعها قبل اجتماع اللجنة الوزارية للترويك، وتختص بالأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والتقنية للحوار، إلى جانب إشرافها على اللجان العامة التي قلصت إلى ثلاث لجان عامة فقط، هي:

أ- اللجنة الاقتصادية.

ب- اللجنة التقنية.

ج- اللجنة الاجتماعية والثقافية.

وبعد مرور حوالي ستة أشهر على عقد الاجتماع السابع للجنة العامة في ديسمبر 1989، عقدت اللجنة العامة اجتماعها الثامن في 7-8/6/1990 بمدينة دبلن الأيرلندية لمناقشة قضايا ذات اهتمام مشترك، مثل التعاون المالي، والاستثمار، وعقد حلقات نقاش لمعالجة قضايا تتعلق بالصناعات البتروكيماوية، والتنمية والتعاون الرياضي والهجرة غير الشرعية...، ولم تعقد اللجنة العامة للحوار أي اجتماعات بعد ذلك، نتيجة لحرب الخليج الثانية في بداية عام 1991، وانعقاد مؤتمر السلام في أكتوبر 1991، وتوصل منظمة التحرير الفلسطينية إلى اتفاق مع إسرائيل في سبتمبر 1993، حيث أن العلاقات الأوروبية-العربية دخلت مرحلة جديدة منذ التوقيع على إعلان برشلونة في نوفمبر 1995.

هذا وتميز الحوار العربي الأوروبي في نهاية هذه المرحلة بانتهاء النظم الاشتراكية في دول أوروبا وسقوط جدار برلين وتزايد عدد دول المجموعة الأوروبية ليصل إلى 12 دولة وبالتالي

بروزها كقوة اقتصادية جديدة، أما على المستوى العربي فبدا واضحا التشتت والانقسام العربي، فوصفت الثمانينات بأنها فترة الأزمات والنكسات بالنسبة للدول العربية، حيث فيها فقدت القضية الفلسطينية قوتها، وتوقفت الدول العربية على عقد مؤتمرات القمة العربية، حيث مرت 05 سنوات بين آخر مؤتمرين (فاس 1982 - عمان 1987)، لكن سرعان ما تغير هذا المشهد وهذا سنة 1988 من خلال ما يلي⁽⁴¹⁾:

- تصدر الانتفاضة الفلسطينية الاهتمامات العربية.

- عقد قمة إستثنائية لجامعة الدول العربية في الدار البيضاء في 23 - 26 ماي 1989،

أعادت توحيد الجامعة العربية.

- إعلان الإتحاد المغاربي UMA (الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا، موريتانيا) وهذا في

فيفري 1989.

- إعلان قيام مجلس التعاون العربي في 1989 (مصر، الأردن، العراق، اليمن الشمالي)

فكل هذه المعطيات دفعت من جديد تنشيط الحوار العربي-الأوروبي، بالإضافة إلى

المؤتمر الوزاري المكلف بإعادة إحياء الحوار الذي انعقد في باريس بتاريخ 1989/12/22⁽⁴²⁾

وذلك بمبادرة فرنسية تدعو فيها كل الدول العربية بدون استثناء لإقامة حوار مبني على

التشاور والتعاون، ونتج عن هذا المؤتمر تشكيل مجموعتي عمل:

- تتمثل الأولى في تقديم التوصيات بشأن التعاون الاقتصادي والتقني والاجتماعي.

- تتكفل الثانية بإعادة هيكلة الحوار العربي الأوروبي.

وقد أعدت المجموعة جملة من المشاريع تتعلق بحماية وتشجيع الاستثمار، نقل

التكنولوجيا، أوضاع الهجرة والعلاقات الثقافية.

4- تقييم الحوار الأوروبي-العربي:

وإذا أردنا تقييم مساعي الحوار العربي - الأوروبي يمكن استنتاج النقاط التالية⁽⁴³⁾:

- بروز اختلاف حول تحديد أهداف عملية الحوار الأوروبي-العربي منذ البداية عرقل

مسار عملية الحوار، فبينما ركز العرب على العد السياسي للحوار، يلاحظ أن أوروبا ركزت

بدورها على البعد الاقتصادي للحوار، ولعل من بين أبرز أسباب هذا الخلاف حول تحديد

أولويات عملية الحوار العربي-الأوروبي، هو أن جامعة الدول العربية هي في المقام الأول

هي منظمة سياسية إقليمية، بينما تعتبر الجماعة الأوروبية منظمة إقليمية اقتصادية.

- اختلاف طبيعة الأهداف الاقتصادية بين الجانبين، فالدول العربية تسعى إلى تحقيق نهضتها الذاتية والتخلص من التبعية، أما الدول الأوروبية تعمل على دمج الاقتصاديين الأوروبي والعربي رغم الهوة التي بينهما.

- عمل الطرف العربي من خلال جامعة الدول العربية الوصول إلى موقف موحد يمكنه من كسب الدعم الأوروبي لاسترجاع حقوقه المشروعة، وإيجاد حلول عادلة دائمة وشاملة لمسألة الصراع القائم في المنطقة.

- عدم التكافؤ والتوازن بين طرفي الحوار، حيث أن الندية كانت مفقودة بين الجانبين الأوروبي والعربي، لأن الحوار يتطلب وجود أطراف متوازنة في الإمكانيات وفي الإرادة، وهذا ما لم يكن متوفرا في عملية الحوار الأوروبي-العربي، فإذا كانت أوروبا تملك التقنية والمال والتكنولوجيا والصناعة المتقدمة، فإن النفط العربي هو السلاح الوحيد المتاح للطرف العربي، وهو بدوره يخضع لتقلبات أسعار السوق العالمي.

- لم يتعامل الأوروبيين مع الدول العربية في شكل مجموعة أو كتلة واحدة بل تعاملوا مع كل دولة على انفراد، وإبرام اتفاقيات ثنائية مع كل قطر أو كل دولة على حدى، وذلك قصد الاستفادة من الوضع الاقتصادي المتدهور لهذه الدول والحصول على تنازلات، وهذا ما سبب إضعافا للموقف العربي.

- إذن بينما اقتصر العرب على الحوار كاستراتيجية أساسية، يلاحظ أن للأوروبيين استراتيجيات بديلة يمكن اللجوء إليها في حالة فشل عملية الحوار، فالجماعة الأوروبية لم تتخل عن علاقاتها الثنائية مع الدول العربية من ناحية، وسعت إلى تقوية علاقاتها مع التنظيمات الجهوية العربية كمجلس التعاون الخليجي واتحاد المغرب العربي من ناحية أخرى، لكن الدول العربية لم تطور في المقابل استراتيجية أو استراتيجيات بديلة يمكن اللجوء إليها في حالة فشل الحوار.

- عمل الأوروبيون على تعيين واختيار أعضاء وفودهم من أصحاب الكفاءات والاختصاص العلمي والمهني وباحثين في مختلف المجالات لتحقيق الأهداف التي تصبوا إليها أوروبا مع الحرص على الاستمرارية في كل جلسات الحوار، وهذا ما لا نجده لدى العرب لا من حيث الاختصاص العلمي والفني ولا من ناحية استمرارية عمل أعضاء

الوفود، وبالتالي لم تكن إمكانيات وطاقات الطرفين متكافئة.

- إن اللجان المتخصصة في إطار الحوار الأوروبي-العربي لا تشكل تنظما إقليميا جديدا يملك مؤسسات وموازنة خاصة به، وبالتالي فإن مهمة مثل هذه اللجان المشتركة أن تنبه الجماعة الأوروبية أو الجامعة العربية إلى الحاجة الملحة لإقامة المشاريع المتفق عليها.

أما عن أسباب تعثر الحوار فيمكن القول أنها كانت تنبع في الأساس من عدم القدرة على تحقيق أهدافه دون أو ضد رغبة الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أثبتت تجربة الحوار أن الأوروبيون لم يتمكنوا من تبني قرارات خاصة بالقضية الفلسطينية أو بالنفط، بشكل لا ينسجم مع رغبة الولايات المتحدة الأمريكية ويتفق مع رغبة العرب، وقد كان واضحا أن الحوار قد ارتبط ببعض الصعوبات، يمكن تصنيفها في 3 مشاكل رئيسية هي⁽¹⁴⁾:

1- كان كلا الطرفين العربي والأوروبي يحمل منذ البداية تصورات مختلفة بشكل أساسي حول طبيعة وأهداف الحوار.

2- ضعف مؤسسات الحوار وعدم وجود إرادة سياسية لدى الطرفين مما أدى إلى عدم القدرة على الوصول إلى نتائج مثمرة له.

3- أن كلا الطرفين لم يكن قادرا على إقامة علاقته مع الطرف الآخر بعيدا عن التأثيرات السلبية والتدخلات الخارجية، وعليه فإن الشروط الضرورية لإنجاح هذا الحوار لم تكن متوفرة فيه، وفي هذا الصدد يقول حسنين هيكمل:

«إننا أمام طرفين يختلف بينهما موضع النظر واهتمام ورؤى المستقبل، طرف أوروبي على وشك أن يشهد لحظة توحيد، ويرى لنفسه مصالح واسعة تمكن له من الحصول على مكان ومكانة في عالم جديد يتشكل الآن، كما استطاع استغلال الحرب الباردة وانشغال الولايات المتحدة بالصراع مع الاتحاد السوفياتي أما الطرف العربي فيشهد الآن لحظة تبعثر وتشتت وتحكم حركته مصالح محدودة وتعطله المعارك والنزاعات التي يعيشها عن تحقيق أي قدر من النمو الاقتصادي والاستقرار السياسي»⁽¹⁵⁾.

بالرغم من المراحل المختلفة التي مرّ بها الحوار العربي - الأوروبي من انتعاش وانفراجات وتعثر وتوقف، وتضارب في المواقف والمصالح، إلا أنه نتج عنه الاعتراف ببعض الحقوق العربية المشروعة، خاصة قضية الصراع العربي - الإسرائيلي لكنها اتسمت بالبطء، ومرد ذلك التبنّي الأمريكي الكامل للمشروع الصهيوني، مما ساعد إسرائيل في متابعة

سياستها العدوانية ودون أي حساب للاعتراضات العربية أو الأوروبية.

الخاتمة:

يعتبر الحوار العربي الأوروبي، أحد النتائج الجانبية لحرب أكتوبر سنة 1973 ولازمه الطاقة العالمية التي رافقته إن دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية، بسبب كونها الشريك التجاري الأكبر للدول العربية، كانت أول من أدرك أهمية الأبعاد السياسية لحرب أكتوبر وفداحة النتائج الاقتصادية لحظر تصدير النفط العربي.

عرفت فترة ما بعد 1990 تطورات على مستوى الحوار لتصل مع بعض الدول لحد الشراكة، وقطعت مع دول أخرى أشواطاً هامة لبلوغ هذه الشراكة ويتعلق الأمر بالدول العربية المطلة على البحر الأبيض المتوسط، في حين أن بعض الدول الأخرى كالـدول الخليجية لا تزال في طريق الحوار تتطلع أطرافه إلى بلوغ مرحلة متقدمة تصل إلى الشراكة أيضاً، فتم عقد عدة اجتماعات ولقاءات بين الطرفين في هذه المرحلة أهمها مؤتمر برشلونة سنة 1995، ثم مؤتمر الحوار العربي الأوروبي الذي انعقد في دمشق سنة 1997، ثم اجتماع مالطا في نوفمبر 1997، وعدة مؤتمرات أخرى كلها أكدت على مختلف الجوانب السياسية، الاقتصادية، الثقافية والاجتماعية.

هوامش الدراسة:

- 1- أحمد ربيع، «أنواع التعامل الدولي السياسي وظاهرة الحوار العربي-الأوروبي»، ندوة الحوار العربي-الأوروبي، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1977، ص. 1-2.
- 2- لمعرفة المزيد عن مفهوم الحوار يمكن الرجوع إلى: أحمد صدقي الدجاني، الحوار العربي-الأوروبي: وجهة نظر عربية، القاهرة: مكتبة الأنجلو-مصرية، 1976.
- 3- مصطفى عبد الله أبو قاسم خشيم، الشراكة الأوروبية المتوسطية: ترتيبات ما بعد برشلونة، طرابلس: معهد الإنماء العربي، 2002، ص. 67-68.
- 4- إسماعيل صبري عبد الله، نحو نظام اقتصادي عالمي جديد: دراسة في قضايا التنمية والتحرر الاقتصادي والعلاقات الدولية، القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب، 1976، ص. 56.
- 5- للمزيد من التفاصيل إرجع إلى: Haifa a. jawad, Euro- Arab Relation : a study in collective diplomacy, London: Ithaca press, 1992.
- 6- Saleh A. Al-Mani and Saleh Al-Shaikhly, The Euro-Arab Dialogue: A study in Associative Diplomacy, London: Frances Pinter Publishers, 1983.
- 7- عبد المنعم الزنابيلي، «الحوار العربي - الأوروبي»، مجلة دراسات اجتماعية، دمشق: منشورات وزارة الثقافة، 1992، ص. 362-363.

7-Nicolas Barto, *L'impérialisme Européen et le libre échange, les accords euro-méditerranéens*. Dans le site

<http://www.iso.metric.free.fr/04/imperialism-libre-échange-euromed.htm> consulté le 30/05/2005

8-عبد المنعم الزباني، مرجع سبق ذكره، ص. 364 - 366.
9-العربي العربي، *الطاقة في العلاقات المغاربية-الأوروبية: الجزائر-ليبيا* (رسالة ماجستير). جامعة الجزائر:

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2004-2005، ص. 133.

10-عبد النور بن عنتر، فرنسا وإسرائيل: تحالف إستراتيجي، من الموقع الإلكتروني <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/CCE951B9-CAC5-9D18DDC7DECD-4CE6-A134.htm>

تاريخ الدخول 15 مارس 2008

11-جاسم محمد زكريا، «حق العودة في الرؤية الغربية دراسة تحليلية في وجهة النظر الأوروبية-الأمريكية»، في مجلة الفكر السياسي، ع 24، السنة الثامنة، شتاء 2006، ص. 34.

12-علي الحاج، *سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص. 135.

13-Piere Varrod, *L'Atlas Géopolitique et Culturel du Petit Robert de Nom Propres*. Paris : Dictionnaires le Robert. 1999, p.37

14-ناصر يوسف حتي، *القوى الخمس الكبرى والوطن العربي*، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987، ص. 145.

15-Hans Maull, *The Strategy Of Voidance : Europe's Middle East Politics After October War*, Boulder, CO : Westview Press, 1976, pp.115-117

16-عبد الفتاح الرشدان، «العرب والجماعة الأوروبية في عالم متغير»، في مجلة دراسات استراتيجية، ع 12، 1998، ص. 46.

17-بوغدان تشايكوفسكي، *الحوار العربي الأوروبي 1970-1991*. دبي: مركز الخليج للأبحاث، ص. 4.

18-العربي العربي، مرجع سبق ذكره، ص. 138.

19-Wikipédia L'encyclopédie Libre, *Dialogue Euro-Arabe*. Dans Le Site : http://fr.wikipedia-dia.org/wiki/Dialogue_euro-arabe , Consulté le: 20 Mars 2008

20-لقد حضر أربعة وزراء خارجية عرب هم وزراء خارجية: الجزائر وتونس والسودان والإمارات العربية المتحدة، مؤتمر كوبنهاغن بصفتهم ممثلين عن مؤتمر القمة السادس الذي عقد في الجزائر في 29 نوفمبر 1973.

21-حامد ربيع، *التعريف بالمضمون السياسي للحوار العربي-الأوروبي*. القاهرة: معهد الدراسات والبحوث العربية، 1979، ص. 14.

22-Bichara Khader, "The Euro-Arab Dialogue 1972-1999 Twenty Years Of Diplomacy", *Journal of Arab Affairs*. Vol 12, N°1, spring 1993, p.6

23-أحمد صدقي الدجاني، مرجع سابق، ص. 23.

- 24- اللجنة العامة أعلى جهاز للحوار الأوروبي-العربي، وتآلف من مبعوثي الطرفين على مستوى السفراء، ومن أعضاء المنظمين الإقليميين (جامعة الدول العربية والجماعة الأوروبية) ولها حق المبادرة وتوجيه الحوار، وتناقش توجهاته العامة وتدرس الاقتراحات التي ترفعها إليها كل مجموعة، وتقر المشاريع التي تقدمها لجان العمل.
- 25- كان هناك عقبة أساسية في انطلاق الحوار العربي-الأوروبي تتمثل في مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في المفاوضات والحوار، وقد تم حل هذه المسألة في مؤتمر دبلن (فبراير 1975) الذي اعتبر أن المشاركة في الحوار ليست مشاركة دول بل مشاركة مجموعات.
- 26- Bernard Corbineau, « Le Dialogue Euro-Arabe : Instance Du Nouvel Ordre International », *Revue Française De Science Politique*, Vol.30, N 3, Juin 1980, p.566.
- 27- عدنان عمران، « الحوار العربي الأوروبي »، في *مجلة دراسات دولية*، ع 74، 1990، ص.75.
- 28- هذه اللجان المتخصصة هي: اللجنة الصناعية، لجنة البنية التحتية، اللجنة الزراعية، لجنة التعاون المالي، اللجنة التجارية، لجنة العلم والتقنية، لجنة التعاون الثقافي والعمل والشؤون الاجتماعية.
- 29- هذه الاجتماعات هي: إجتماع الخبراء الأول بالقاهرة في 14/6/1975، إجتماع الخبراء الثاني بالقاهرة في 14/7/1975، إجتماع الخبراء الثالث بأبو ظبي في 27/11/1975، الاجتماع الأول للجنة العامة بلوكسمبورغ في ماي 1976، الإجتماع الثاني للجنة العامة بتونس في فبراير 1977، الإجتماع الثالث للجنة العامة ببروكسل في أكتوبر 1977، الاجتماع الرابع للجنة العامة بدمشق في ديسمبر 1978. وللمزيد من التفاصيل حول الاجتماعات ارجع إلى:
- Bishara Khader, « Europe and the Arab Israeli Conflict 1973-1983 : An Arab Perspective », In D.Allen and A.Pijpers, *European Foreign Policy- Making and the Arab-Israeli Conflict*. The Hague: Martinus Nijhoff Publishers, 1984. pp. 168-175.
- 30- Saleh A. Al-Mani, and Al-Shaikhly Saleh, *The Euro-Arab Dialogue: A study in Associative Diplomacy*. London: Frances Pinter Publishers, 1983. pp.54-55.
- 31- André Nouschi, *La France et le Monde Arabe depuis 1962 : Mythes et Réalités d'une Ambition*. Paris : Vuibert, 1994. p.114.
- 32- علي الحاج، مرجع سابق، ص. 143. نقلا عن: إسماعيل صبري مقلد، *الصراع الأمريكي-السوفياتي حول الشرق الأوسط: الأبعاد الإقليمية والدولية*. الكويت: منشورات دار السلاسل، 1986، ص.ص.535-536.
- 33- العربي العربي، مرجع سابق، ص.141.
- 34- تتكون الترويكا العربية-الأوروبية من الرؤساء السابقين والحاليين (في ذلك الوقت) والمستقبلين لكل من الجماعة الأوروبية وجامعة الدول العربية، وبالتالي فهي تضم ثلاثة ممثلين عن كل تنظيم إقليمي.
- 35- Fathi Bachir, *UE/ Monde Arabe*. Dans Le Site <http://www.medafrique.info/news/show.php?id=50>, Consulté le : 20 Mars 2009.
- 36- علي الحاج، مرجع سابق، ص.144.
- 37- Bichara Khader . « Coopération euro-arabe. Diagnostic et prospective », dans *Politique Etrangère*, Vol.49, N 4, 1984, p.p.997-1000.

- 38- مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم، مرجع سابق، ص 83.
- 39- نفس المرجع، ص 84.
- 40- محمود خليل، «العلاقات العربية-الأوروبية في ضوء المتغيرات الدولية»، في مجلة مستقبل العالم الإسلامي، ع. 10، صيف 1993، ص 166.
- 41- عمورة جمال، دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية الأوروبية-المتوسطة، (أطروحة دكتوراه)، جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2005-2006، ص 152.
- 42- نفس المرجع، ص 153.
- 43- Fatma Tarhouni et Traugott Schofthaler, Dialogue Euro-arabe, stratégie Interrégionale : apprendre a vivre ensemble, (UNESCO, ALESCO, Conseil de L'europe), Une Initiative qui fait son chemin, oct 2003.
- <http://www.unesco.de/c-francais/dialogue-euro-arabe.pdf> . consulté le 04/07/2005
- 44- Gary Miller, « An Integrated Communities Approach ». Journal of Arab Affairs, Vol 12, N° 1, Spring 1993. p.62.
- 45- هيثم الكيلاني، «الشراكة الأوروبية المتوسطية: تحليل مؤتمر برشلونة»، في مجلة شؤون الأوسط، ع 49، فيفري 1996، ص 79.